



مقدمة

تعد إدارة الأزمات واحدةً من أهم وأخطر الإشكاليات التي تواجه العملية التعليمية على وجه العموم، فالعملية التعليمية شأن أي عمل يواجه أزمات أو يصطدم بعقبات إدارية أو سياسية حتى ولو حاول أن يعمل في ظل الأطر القانونية القائمة.

ومن الضروري عدم الاكتفاء بالانتظار أولاً حتى تحدث مثل هذه الأزمات المحتملة، وأيضاً — في حالة حدوث أزمات — أن تكون لدينا خطط واستعدادات مسبقة للتعامل معها والاستفادة من سبلها وإيجابياتها. وإذا كان بعض علماء الإدارة يعرفون الأزمة بأنها ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أياً كانت درجة استعداد المنظمة، "فإن القائمين على العمل الخيري في حاجة إلى ما يمكن تسميته بفقه إدارة الأزمات، فإدارة الأزمة ليست سهلةً ميسورةً، ولكنها تُعد أحد أهم وأخطر عناصر العملية التعليمية فإذا لم يُحسن التعامل معها قد تجر على العمل ويلات كثيرة، فلا بد من تحليل أي مشكلة، ودراسة البدائل في ظلّ الإمكانيات المتاحة، والظروف القائمة، وحسابات الأضرار والمنافع واعتبارات المقاصد الشرعية، وتلمس الحلول المناسبة، دون تفريط في "الثوابت" الخاصة بالعمل أو الخروج عن أطره.

فمتى يكون القرار صلباً حاسماً ومتى يكون مرناً ليناً، وكيف تُدار الأزمة للخروج بأقل الخسائر ودون تأثير جوهري على العملية التعليمية وأركانها وأساسياتها، بل كيف تُدار الأزمة للاستفادة منها واستثمارها وتحويلها من نقمة إلى نعمة، وكيف يُحافظ من يُدير الأزمة على وحدة المؤسسة في ظل ظروف الأزمة،



كل هذا يحتاج لفقه إدارة الأزمات، وأحسب أن العملية التعليمية عمومًا وقادتها خصوصًا في حاجة لهذا الفقه بشدة ليُحسنوا التعامل مع الأزمات من حولهم.

وللأسف الشديد فإن الكثير من يعملون على التعليم يفتقدون إلى "فقه إدارة الأزمات" مما يُوقعهم في صدمات مختلفة، تعطل العمل، بل وقد تُعيقه لفترة ما طويلة أو قصيرة عن الساحة.

أسامة عبد الرحمن